اشتراطُ ابنِ حبان تبيينَ السماع، وأثره في الحكم على الراوي بالتدليس

İBN HIBBÂN'IN SEMA' ŞARTLARI VE RÂVİLERİN TEDLÎSE DÜŞMELERİ KONUSUNDAKİ HÜKÜMLERİNİ BARINDIRAN ESERİ

Dr. Öğr. Üyesi YOUSEF JIROU
Ağrı İbrahim Çeçen Üniversitesi
İslami İlimler Fakültesi
Tamel Islam Bilimleri Bölümü
yjirou@agri.edu.tr
ORCID ID: 000-0002-2059-944X

JIROU, Yousef, (2021), " اشتراطُ ابنِ حبان تبيينَ السماع، وأثره في الحكم على الراوي بالتدليس", *Ağrı İslâmi İlimler Dergisi (AGİİD),* Haziran 2021 (8), ss.69-86.

Geliş Tarihi:

3 Mayıs 2021

Kabul Tarihi:

29 Haziran 2021

© 2019 AGİİD
Tüm Hakları Saklıdır.

Özet: Ravi'nin tedlîs ile bilinmesi, naklettiği hadisin kabul edilmemesinin nedenlerinden biri olarak değerlendirilmiştir. Bu nedenle cerh ve ta'idil imamlarının müdellis olan raviler hakkında bilgi vermeyi önemsemiş ve bu hususta uyarıda bulunmuşlardır. Bu âlimlerden biri de Ebû Hâtim İbn Hibbân'dır. Tabi ki müdellislerin belirlenmesinde her âlimin tercih ettiği yöntem farklıdır.

İbn Hibban bu hususla ilgili olarak kitaplarında söz ettiği bir grup râvide şu şartların bulunmasını öngörmüştür: Mesela İbn Hibbân'a göre ravîlerin rivayetlerini sema ile aktardıklarında bunu beyan etmeleri gerekmektedir.

Diğer taraftan İbn Hibbân ravilerin şeyhlerinden naklettikleri rivayetleri semâ ile aldıklarına dair beyanda bulunmalarını istediği râvileri iki kısma ayırmaktadır. Birincisi rivayeti semâ ile alıp almadıkları hususunda beyan etmelerini şart koştuğu ve kendilerini tedlîsle nitelediği gruptur. İkincisi ise tedlîsle nitelemeyip fakat rivayeti semâ ile alıp almadıkları hususunda beyan etmelerini şart koştuğu gruptur.

Diğer taraftan âlimlerin -Hadis ve diğer ilim erbabının- ittifakla kabul ettiği görüşe göre ravi müdellis ise rivayetinin kabulü için: şeyhlerinden duyduğu rivâyet tahammül metodunu beyan etmesi şart koşulmuştur.

Peki İbn Hibban kendilerini tedlîs yapmakla suçlamadığı halde neden bahsi geçen ikinci grup râvilerden naklettikleri rivâyeti semâ metoduyla alıp almadıkları yönündeki beyanlarını şart koşmaktadır? Ayrıca İbn Hibban'dan sonra gelen âlimler bu usûl üzerine bir şey binâ etmişler midir?

Araştırmada İbn Hibban'ı tanıtılıp, İbn Hibbân'ın tedlîs için yaptığı tanım hakkında bilgi verilecektir. Daha sonra İbn Hibbân'ın müdellisler hakkında hangi yöntemi izlediği; bu tür ravilerden rivâyette bulunup bulunmadığı; bulunduysa bunu hangi koşulda gerçekleştirdiği hususunda bilgi verilecektir. Ayrıca âlimlerin söz konusu şarttan kaynaklı oluşan problem karşısındaki tutumlarından da söz edilecektir.

Anahtar kelimeler: *Hadisi, İbn Hibban, raviler, tedlis, seme'a*

.

ملخص البحث: من الأسباب التي تدعو إلى التوقُّف عن قَبول حديث الراوي أن يوصفَ بالتدليس، ولهذا اعتنى أئمة الجرح والتعديل بالرواة المدلِّسين، ونبَّهوا إلى ما وقع في حديثهم من تدليس، وكان لكلِّ إمامٍ منهجٌ في التعامل معهم، ومن هؤلاء الأئمة: الإمامُ أبو حاتم ابنُ حبَّان، الذي اشترطَ في مجموعةٍ مِن الرواة الذين ترجم لهم في كتبه: أن يبيِّنوا سماعَهم من شيوخهم في مروياتهم، وهذه المجموعة على قسمين: قسمٌ وصفَهم بالتدليس واشترطَ تبيينَهم للسماع، وقسمٌ لم يصفهم بالتدليس لكنه اشترط تبيينَهم للسماع.

ومن المتفق عليه عند جمهور العلماء مِن المحدِّثين وغيرهم أنَّ الراوي إذا كان مدلساً فإنه يشترط لقَبول رواياته: أن يبيّن السماع عن شيوخه عموماً.
والباحث وجد هنا إشكالاً متمثلاً في: لماذا يَشترطُ ابنُ حبان في القسم الثاني تبيينَ السماع، مع أن هؤلاء الرواة لم يصفهم هو ولا غيرُه بالتدليس؟ وهل يُقبل ممن جاء بعد ابنِ حبان مِن العلماء أن يَبْنُوا على هذا الاشتراط وصفَ الراوي بالتدليس؟
وقد عالج الباحثُ هذا الإشكال من خلال تعريفه في مقدمة البحث بتعريف التدليس ، وعرضه لمنهج ابن حبان في المدلسين، ثم لتعامل ابن حبان مع هؤلاء الرواة، وهل روى عنهم، وما هي الطريقة التي روى عنهم بها؟ ثم بيَّن الباحثُ العلماءَ الذين اعتمدوا على هذا الاشتراط لوصف الراوي بالتدليس للوصول إلى حلٍّ لهذه الإشكالية.
الكلمات المفتاحية: *الحديث، الرواة، التدليس، السماع، ابن حبان.*

المقدمة:

إن قَبول الحديث النبوي عند المحدثين يعتمد على قواعدَ وأسس نصُّوا عليها، ومما اشتهَر مِن هذه القواعد: أن لا يكون الحديثُ مرويًّا مِن طريق مَن عُرف بالتدليس بصيغةٍ لم يتحقَّق فيها سماع هذا المدلس من شيخِه الذي يروي عنه، فوجودُ المدلِّس في إسناد الرواية مما يستدعي التوقُّفَ في روايته التي لم يصرّح فيها بالسماع إذا لم يتحقق السماع من طريق آخر.

ومعرفة هؤلاء المدلسين سبيلُه البحثُ في أقوال العلماء الذين تكلَّموا في الرواة، وكثيرٌ مِن الباحثين وطلبة العلم يعتمدون اليوم على ما جُمع في بعض الكتب من أسماء المدلسين، وأشهر كتاب في ذلك كتاب الحافظ ابن حجر «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» المعروف بطبقات المدلسين، والباحثُ إذا نظر في بعض الأسماء الواردة فيه يرى أنَّ ابنَ حجر اعتمد على قول المتقدِّمين في إثبات وصف التدليس على الراوي، ومِن هؤلاء الذين اعتمد عليهم: الإمام أبو حاتم ابن حبَّان البستيُّ (ت.354هـ -965م).

ومما يستدعي التوقُّفَ عنده هنا: أن ابنَ حبَّان قد لا يصرِّح بوصف بعض الرواة بالتدليس، بل يقول فيه عبارةً تفيد اشتراطَه لقَبول حديثِه أنْ يبيّن هذا الراوي السماعَ فيها، فيقول: «يعتبر حديثُه إذا بيَّن السماع» أو ما يقاربها، فعبارةُ ابن حبان هذه إذا ما استحضرنا اشتراطَه في قَبول رواية المدلس أن يبيّن في روايته السماع تذهب بالباحث للسؤال: هل هذا الراوي ممن حكم عليه ابنُ حبان بأنه مدلِّس؟ خاصةً أننا نجد أنَّ ابنَ حبان يذكر هذه العبارة نفسَها في بعض الرواة المدلسين، فيَقرِنُ بين اشتراط بيان سماعه في روايته وبين وصف هذا الراوي بالتدليس.

ثم نجد أن بعض مَن صنَّف في أسماء المدلسين يعتمد على عبارة ابن حبان المجرَّدة عن وصفه بالتدليس فيدرج هؤلاء في المدلسين، ويعتبر أن هذه العبارة من ابن حبان إشارةٌ إلى تدليسه كما فعل برهان الدين الحلبي وابن حجر.

والسؤال: هل يصحُّ الاعتماد على هذه العبارة لإدراج الراوي في عداد المدلسين، وبالتالي التوقُّف في حديثِه الذي لم يصرّح فيه بالسماع؟ ألا يمكن أن يكون لهذه العبارة معانٍ أُخرى أرادَها ابنُ حبان؟

ومِن هنا فقد استقريتُ الرواةَ الذين ذكرَ ابن حبان فيهم هذه العبارة أو ما يقرب منها في كتبه التي عنيت بتراجم الرجال خاصة وهي: «الثقات» و«المجروحين» و«مشاهير علماء الأمصار»، ثم بالنظر في الكتب التي جمعت أسماء المدلسين، خاصةً منها كتاب البرهان الحلبي «التبيين لأسماء المدلسين» وكتاب ابن حجر «تعريف أهل التقديس» وجمعتُهم ونظرتُ في تراجمهم وفيمن وصفَهم بالتدليس للوصول إلى معرفة أثر هذه العبارة في هؤلاء الرواة عند ابن حبان وعند غيره ممن صنَّف في المدلسين.

أما الدراسات السابقة: فإني لم أجد بحثا مخصَّصًا تعرض لهذه الحيثية في منهج ابن حبان، إلا أن بعض الأبحاث تناولت منهج ابن حبان عموما، منها:

- «ابن حبان وروايات المدلسين في صحيحه: شروط وأهداف ومنهج» للباحث محمد رملي، تكلم فيه عن بعض روايات المدلسين في «صحيح ابن حبان» بإيجاز شديد.
- «دعوى ابن حبان اطلاعه على السماع في أحاديث المدلسين التي يخرجها في صحيحه» للباحث خالد الحايك، وهذا البحث يختص بإشكالية معينة في منهج ابن حبان في الرواية عن المدلسين، تعرض لها الباحث وأيَّد في خاتمة بحثه أنها دعوى لا دليل عليها.

واعتمدتُ تسميةَ هذا البحث: «اشتراطُ ابنِ حبَّان تبيينَ السماع، وأثرُه في الحكم على الراوي بالتدليس».

وقسمت هذا البحث إلى مقدمةٍ وثلاثة مباحثَ وخاتمةٍ:

المقدمة: أعرّف فيها بالتدليس وبابن حبان.

المبحث الأول: التدليس عند ابن حبان ومنهجه في التعامل مع المدلسين.

المبحث الثاني: اشتراط ابن حبان تبيينَ السماع في الروايات.

المبحث الثالث: أثرُ اشتراط ابن حبان تبيينَ السماع في الحكم على الرواة بالتدليس.

الخاتمة: أعرض فيها أهمَ النتائج التي تم الوصول إليها.

التعريف بالتدليس:

يطلق التدليس في اللغة على كلِّ ما فيه خفاءٌ وكَتْمٌ وخِداعٌ، كإخفاء عيوب السلعة عن المشتري وإيهام سلامتها مِن العيوب[1]، ومنه أَطلقَ المحدِّثون التدليسَ على **إيهام الراوي للسماع مِن شيخه أو تغطيته لحال شيوخه في الإسناد**[2].

وذلك أنَّ الراوي إذا أسقطَ شيخَه مِن الإسناد فقد غطَّى حالَه وأوهمَ اتصالَ السند، ويزيد في الإيهام ذكرُه لروايته بعبارةٍ تشعر بالاتصال ولا تجزم به، وكذلك فإنَّ مَن يدلس الشيوخَ يغطِّي حالَ الراوي بوصفه بما لا يعرف به غالبًا[3].

وللتدليس قسمان أساسيان يتفرَّع عنهما أنواعٌ أُخرى:

فالأول تدليس الإسناد -وهو الذي يُراد عند الكلام عن التوقُّف في قَبول رواية المدلس التي رواها بصيغةٍ غير مصرَّح فيها بالسماع- وقد حدَّه جماعةٌ من العلماء بأنه: **روايةُ الراوي عن شيخه الذي لقيَه وسمعَ منه ما لم يسمع منه بصيغةٍ توهمُ السماعَ**[4].

وهذا التعريف هو الذي اشتهر عند المتأخرين، بينما حدَّه آخرون بأنه: **رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع، أو عمن لقيَه أو عاصرَه ولم يسمع منه بصيغةٍ توهم السماعَ**. وهذا مذهب مَن توسَّع في حدِّ التدليس، وعليه جمعٌ مِن أهل العلم[5].

ويندرج تحته تدليس التسوية والعطف وغيرها مما يقع فيه إسقاطٌ لأحد الرواة في الإسناد.

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري. *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تح. أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، ١٤٠٧ه، ١٩٨٧م) 930/3، مادة دلس.

[2] خليل بن كِيكَلدي بن عبد الله العلائي. *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*. تح. حمدي عبد المجيد السلفي، (بيروت: عالم الكتب، ط2، ١٤٠٧هـ، 1986م) ص97.

[3] إبراهيم بن عمر البُقاعي. *النكت الوفيَّة بما في شرح الألفية*. تح. ماهر ياسين الفحل، (مكتبة الرشد ناشرون، ط١٤٢٨،1هـ، ٢٠٠٧م)، 433/1.

[4] علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*. تح. د. الحسين آيت سعيد، (الرياض: دار طيبة، ط1، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، 493/5؛ أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني. *النكت على كتاب ابن الصلاح*. تح. ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية)، 614/2 - 615.

[5] عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهرورزي. *علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح*. تح. نور الدين عتر، (سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ص73؛ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، *شرح التبصرة والتذكرة*. تح. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، 235/1-234.

أما **القسم الثاني** للتدليس فهو تدليس الشيوخ، وهو وصف الراوي لشيخه بوصفٍ لم يشتهر به لكي لا يُعرَف[6].

1. المبحث الأول: التدليسُ عند ابن حبان ومنهجُه في التعامل مع المدلسين.

لابدَّ أولاً مِن الحديث عن نظرة ابن حبان للتدليس وعن منهجه في التعامل مع الرواة الموصوفين به.

1. 1. المطلب الأول: حدُّ التدليس عند ابن حبان.

كان ابنُ حبان مِن العلماء الذين مشوا على التوسّع في حدِّ التدليس، فلم يقيّدوه بروايةِ الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه، ولا برواية الراوي عن شيخه الذي لقيه ولم يسمع منه، بل شملَ التدليسُ عندَه روايةَ الراوي عن هؤلاء وعمَّن عاصرَه ولم يلقَه مطلقًا، فقد وصفَ شعيبَ بنَ رزيق بأنه لم يرَ أحدًا مِن الصحابة، وأن روايتَه عنهم كلُّها مدلَّسةٌ[7]، بل نصَّ في أنواع الجرح مِن كتابه «المجروحين» على هؤلاء فقال: «المدلس عمَّن لم يره»[8] فوصفَهم بأنهم يحدِّثون عمن لم يروهم مطلقًا تدليسًا.

بل إنَّه رحمَه الله وصفَ أحدَ الرواة بالتدليس لأنه كان يروي عن أبيه أحاديثَ لم يسمعها منه ولم يكن قد رأى أباه أو عاصرَه مطلقًا، وهو عبد الجبار بن وائل بن حِجْر، فأبوه وائل مات قبل أن يولَد وكانت أمُّه حاملًا به، فهو على هذا لم يعاصره، ومع هذا عدَّه ابنُ حبان تدليسًا[9].

ومثل هذه الروايات حقُّها أن توصف بالإرسال لا التدليس، خاصة على منهج المتأخرين، لأن الانقطاع فيها غالبا ما يكون واضحًا في نصوص العلماء من خلال بيانهم بأن فلانا لم يسمع من فلان، أو لم يره

وأجد أن وجهَ الإيهام في رواية عبد الجبار هذا عن أبيه: أنَّ روايةَ الابن عن أبيه محمولةٌ على السماع غالبًا، فلما كان يروي عن أبيه أوهمَ السماع منه.

1. 2. المطلب الثاني: منهجُ ابن حبان في التعامل مع روايات المدلسين.

مِن الواضح أن المنهج الذي يعتمده ابنُ حبان في حدِّ التدليس: إطلاقُه له على كلِّ ما يقع فيه الإيهام، وعلى صورٍ مِن صور تدليس الشيوخ التي لا يستخدمُ المدلِّسُ فيها صيغةً موهمةً للسماع، بل قد يصرّح فيها بالسماع.

وهو أيضًا ممن يقول بأن الروايات التي تُروى عمن وُصف بالتدليس لا بدَّ أن يكون المدلس قد صرَّح فيها بالسماع كما ذكرَه في أكثر مِن موضعٍ[10]، إلا أنَّه مع هذا استثنى صورًا وحالات مِن قَبول رواية مَن لم يصرّح بالسماع مِن المدلسين، وهذه الحالات هي:

---

[6] ابن الصلاح. *علوم الحديث*، ص74. العراقي. *شرح التبصرة والتذكرة*، 241/1.

[7] ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *الثقات*. (طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط1، ١٣٩٣هـ، 1973م)، 308/8.

[8] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *المجروحين من المحدثين*. تح. حمدي عبد المجيد السلفي، (الرياض: دار الصميعي، ط١٤٢٠،1هـ، ٢٠٠٠م)، 77/1.

[9] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *مشاهير علماء الأمصار*. تح. مرزوق على ابراهيم، (المنصورة: دار الوفاء، ط1، ١٤١١هـ، ١٩٩١م)، ص258-259.

[10] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان = صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*. تح. شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، 161/1.

1- أنْ يثبتَ عند ابن حبان في موضعٍ آخرَ أنَّ الراوي قد صرَّح بالسماع في هذا الحديث، فقد يورد الروايةَ التي لم يصرّح فيها بالسماع بعد ثبوت تصريحه بالسماع في روايةٍ أخرى[11]، وهذا لا شكَّ أنه يرفَعُ تهمةَ التدليس عن الراوي في هذه الرواية إذا ثبتت مِن طريقٍ صحيحةٍ، لكن تبقى إشكاليةُ هذه الحالة: إذا لم يجد القارئ ذلك في شيءٍ مِن الكتب، فهل يَقبل الروايةَ التي لم يصرّح فيها بالسماع وأوردها ابنُ حبان اعتمادًا على منهجه في ذلك.

2- أنْ يكونَ الراوي ممن لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ، وقد قَصَرَ ابنُ حبان هذا الوصف على سفيان بن عيينة دونَ غيره، فهو عنده ممن يُعلَم أنه لم يدلِّس في حديثٍ إلا وُجِدَ الحديثُ بعينه مِن طريق الثقات[12].

هذا مع كون ابن حبان لا يحتجُّ برواية المدلس التي لم يصرّح فيها بالسماع، ويعلِّلُ ذلك بأن روايتَه قد تكون عن ضعيفٍ لا يُحتَجُّ به، فلا بدَّ له مِن التصريح بقوله: حدثنا، أو: سمعت[13].

وهذا النصُّ من ابن حبان في عدم اعتماده إلا على روايات المدلسين التي صرحوا فيها بالسماع جعلَه يَقرُن وصفَ بعض الرواة بالتدليس بقوله: (يُعتَبَرُ حديثُه إذا بيَّن السماع)، بمعنى أنه صرَّح بوصفهم بالتدليس وشرطَ لاعتبار رواياتهم أن يصرحوا فيها بالسماع من شيوخهم.

2. المبحث الثاني: اشتراط ابن حبان تبيينَ السماع في الروايات:

من خلال استقراء عبارة: (إذا بيَّن السماع) وما يقاربها في كتب ابن حبان المتعلِّقة بتراجم الرواة وجدتُ أن هذه العبارة – وهي التي أعبِّرُ عنها **باشتراط تبيين السماع** – أوردَها ابنُ حبان في قسمين مِن الرواة، القسم الأول: هم الرواة الذين وصفهم بالتدليس صراحةً بالنص على أن الراوي كان مدلسًا، والقسم الثاني: هم الرواة الذين اشترط بيانَهم للسماع لكنه لم يصفهم بالتدليس مطلقًا، ومن تمام الفائدة أن نذكر رواةَ القسمين بشيءٍ من الاختصار.

2. 1. المطلب الأول: الرواة الذين حكم عليهم بالتدليس ونصَّ على اشتراط تبيين السماع في رواياتهم:

نصَّ ابن حبان على وصف ثمانية (8) رواةٍ بالتدليس مع اشتراطه بيان السماع في حديثهم، وهؤلاء الرواة هم:

1- محمد بن إسحاق بن يسار، كان يدلِّس عن الضعفاء، لكنه إذا بيَّن السماع في رواياته فهو ثبتٌ يحتجُّ بروايته[14].

2- مُحرز بن عبد الله أبو رجاء الشامي الجزري، وكان يدلِّس عن مكحولٍ، وهو ممن يعتبر بحديثه إذا بيَّن السماع فيه سواءً عن مكحولٍ أو عن غيره[15].

3- عيسى بن موسى أبو أحمد التَّيْمي، وهو مع عدم وجود الغرابة والنكارة في حديثه كما يصفه بذلك ابن حبان، إلا أنه اشترط تبيينَه لسماعه في أخباره، لأنه كان ممن يدلِّس عن الثقات ما سمعه مِن الضعفاء عنهم[16].

4- محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع القُرشيُّ، حديثه مستقيم إذا بيَّن السماعَ فيه، ذكر له ابنُ حبان حديثًا عن ابن أبي ذئب دلَّسه عنه[17].

---

[11] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 162/1.
[12] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 161/1.
[13] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 161/1.
[14] ابن حبان. *الثقات*، 383/7-384.
[15] ابن حبان. *الثقات*، 504/7.
[16] ابن حبان. *الثقات*، 492/8-493.

5- محمد بن عبد الملك أبو إسماعيل الواسطي، كان ممن يدلس ويخطئ، وحديثه يعتبر به إذا بيَّن السماعَ فيه[18].

6- محمد بن صدقة الفَدْكي، كان يسمع مِن رواةٍ ضعفاءَ عن الإمام مالك فيدلِّسها عنه، ولهذا قيَّد اعتبار حَدِيثه بما بَيَّن فيه السماع[19].

7- مصعب بن سعيد أبو خَيْثَمَة الْمِصّيصِي، كان ممن يدلِّس، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات وبيَّن السماع في خبره[20].

8- بقيَّة بن الوليد، أبو يُحمِد الكلاعي، وصفَه ابن حبان بالتدليس وجعل الأحاديث التي يبيّن السماعَ فيها مع كونها مِن رواية المتقنين لا يكاد يوجد فيها ما يُنكَر[21].

والملاحظ في هؤلاء الرواة أنَّ ابنَ حبان يشترط في غالبهم لاعتبار حديثِهم أن يبيّنوا السماعَ في روايتهم، ثم يعلِّل ذلك بأنهم مدلسون، أو أنه يصف الراوي بالتدليس ثم يقوّي روايتَه حين يُبيّن السماعَ فيها.

وهذا الأمر يجعل مِن اقتران اشتراطه لبيان السماع مع التصريح بوصف الراوي بالتدليس دليلًا عليه، خاصة أنَّ ابنَ حبان يشترط في المدلس أنه لا بدَّ أن يبيّن السماع لقَبول روايته.

وهذا يقودنا للحديث عن الرواة الذين اشترط ابنُ حبان بيانَهم للسماع بقوله: (يعتبر حديثُه إذا بيَّن السماع) وما شابهها مِن العبارات التي لم تقترن بالتصريح بوصف هؤلاء الرواة بالتدليس.

2. 2. المطلب الثاني: الرواة الذين نصَّ على اشتراط تبييِنهم للسماع، ولم يصفهم بالتدليس صراحةً.

بعد استقراء جميع الرواة الذين نبَّه ابنُ حبان إلى أن حديثَهم يُقبَل أو يُعتبر به إذا بيَّنوا السماع، دون النصِّ على الحكم عليهم بالتدليس: وجدتُ أن عدد هؤلاء الرواة بلغ عشرةَ رواةٍ، أذكرُهم هنا مع ترجمةٍ موجزة تركِّز على جانب الجرح والتعديل فيهم، وهم:

1- عثمان بن عمران الحنفي، وسمَّاه ابن عَدي: عمير بن عمران، وذكر أنه يحدث بالبواطيل عن الثقات، خاصة عن ابن جريجٍ وأن الضعف بيّنٌ في حديثه[22]، روى عنه محمد بن حرب النشائي، ووصفَه ابنُ حبان بأنه ربَّما أغرب، وحديثُه يعتبر به إذا بيَّن السماعَ[23]، وذِكرُ ابنِ حبان له في كتاب «الثقات» يعني أنه معدودٌ عنده فيهم، لكن لا بد مِن تفقُّد السماع في روايته.

2- عبدُ الجليل بن عطيَّة القيسيُّ، أبو صالح البصري، وثَّقه ابنُ معين، وذكر البخاري أن له أوهامًا[24]، ولهذا قال عنه ابن حجر: «صدوق يَهِمُ»[25].

---

[17] ابن حبان. *الثقات*، 43/9.
[18] ابن حبان. *الثقات*، 49/9.
[19] ابن حبان. *الثقات*، 67/9.
[20] ابن حبان. *الثقات*، 175/9.
[21] ابن حبان. *المجروحين*، 1/ 141.
[22] ابن عَدي. *الكامل*، 134/6-135.
[23] ابن حبان. *الثقات*، 453/8.
[24] محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري. *التاريخ الكبير*. (حيدر آباد: طبعة دائرة المعارف العثمانية)، 123/6؛ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي. *الجرح والتعديل*. (حيدر آباد: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م)، 33/6.
[25] أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني. *تقريب التهذيب*. تح. محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ط1، ١٤٠٦هـ، 1986م)، ص332.

وقد أشار ابن حبان إلى أنه ثقةٌ يعتبر بحديثه عند بيان السماع في خبره إذا روى عنه الثقات وكان دونه ثبت[26].

3- عبد العزيز بن عبد الله بن وَهْب، أبو وَهْب القرشي، ضعَّفه ابنُ عَديٍّ وذكره ابن حبان في «الثقات»، لكنه قال: «يغرب»، ونبَّه إلى أنه يجبُ اعتبارُ حديثه إذا بيَّن السماع[27]، وقد ذكر ابنُ عَدي له عددًا مِن الأحاديث غالبُها مصرَّح فيها بالسماع، وبالرغم مِن هذا وصفَه بأنَّ عامةَ ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات[28]، وواضح مِن كلام ابن عَدي أن الإشكالية عنده في إغراب عبد العزيز وفي عدم موافقةِ الثقات له في رواياته، ولم يشر إلى تدليسه أو وجوب تصريحه، ولا حتى إلى إرساله.

4- عبد الله بن مروان الحرَّاني، أبو شيخٍ، وثَّقه أبو حاتم الرازي[29] وغيرُه، وذكرَه ابن حبان في «الثقات»[30] ونبَّه إلى اعتبار خبره إذا بيَّن السماع فيه، ومروياتُه في كتب السنة قليلةٌ جدًّا، وقد علَّق البرهان الحلبي على قول ابن حبَّان باعتبار حديثه: «ومقتضى ذلك أنه يدلس»[31].

5- عبد الله بن معاوية بن عاصم الزبيري، وصفَه أبو حاتم الرازي بأنه مستقيم الحديث[32]، وضعَّفه النسائي، وقال البخاري: «بعضُ أحاديثه منكر»[33]، وذكر ابنُ حبان أنه ربما خالف، وأنه يعتبر بحديثه إذا بيَّن فيه السماع[34].

ورواياته على قلَّتها في كتب السنَّة عن هشام بن عروة بعضُها مصرَّح فيها بالسماع وبعضها لا، ومع هذا قال العقيلي فيه: «يحدِّث عن هشام بن عروة بمناكير لا أصلَ لها»[35]، ويستنتج مِن هذا: أن الروايات التي لا يخالف فيها ولا يتفرَّد بها مقبولةٌ على وجه الاعتبار دون النظر في بيانه لسماعه فيها أو لا.

6- عُبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني الكوفي، قال أبو حاتم الرازي: «ما بحديثه بأس»[36]، وذكره ابن حبان في «الثقات» ونبَّه إلى اعتبار حديثه إذا بيَّن السماع في روايته وكان مَن فوقَه ودونَه ثقةً[37].

7- مالكُ بنُ سليمان –ويقال: ابنُ غسَّان- بنِ مرَّة، أبو غسَّان النَّهْشَلِيُّ البصري، قاضي هَراة، وهو ممن يروي المناكير، وكان مرجئًا، ذكره ابن حبان في «المجروحين» وفي «الثقات»، وقال فيه: «فإن اعتبر المعتبرُ حديثَه الذي يرويه عن الثقات ويروي عنه الأثبات ممَّا بيَّن السماع فيه لم يجدْها إلَّا ما يشبُه حديثَ الناس، على أنه مِن جملة الضعفاء أدخلُ إن شاء الله...»[38].

---

[26] ابن حبان. *الثقات*، 421/8.
[27] ابن حبان. *الثقات*، 394/8.
[28] أبو أحمد بن عدي الجرجاني. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تح. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، 512/6.
[29] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 421/8.
[30] ابن حبان. *الثقات*، 421/8.
[31] إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي برهان الدين الحلبي، *التبيين لأسماء المدلسين*، تح. يحيى شفيق حسن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ص36.
[32] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 178/5.
[33] البخاري. *التاريخ الكبير*، 209/5؛ وقول النسائي ذكره: ابن عَدي. *الكامل في الضعفاء*، 326/5.
[34] ابن حبان. *الثقات*، 46/7.
[35] محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. *الضعفاء الكبير*. تح. عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، 307/2.
[36] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 95/6.
[37] ابن حبان. *الثقات*، 437/8.
[38] ابن حبان. *الثقات*، 165/9؛ ابن حبان. *المجروحين*، 376/2.

وكلامُ ابن حبان هذا مع أن العقيليَّ وابنَ عَدي[39] ذكرا حديثَه الذي أُنكر عليه ورورياه عنه عن ثابت مصرّحًا فيه بالسماع.

8- محمد بن الحسين البخاري، يروي عن وكيع بن الجرَّاح وعيسى بن موسى غنجار، وروى عنه ولداه عمر وإبراهيم، وذكره ابن حبان في «الثقات» ونبَّه إلى اعتبار حديثه إذا بيَّن السماعَ فيه[40].

أما رواياتُه فلم أرَ له في كتب السنَّة إلا حديثًا واحدًا في «سنن الدارقطني» صرَّح فيه بالسماع مِن غنجار عيسى بن موسى[41].

9- محمد بن يزيد بن خُنيس، أبو عبد الله المكي، مولى بني مَخزوم، أحدُ العُبَّاد الصالحين، وثَّقه أبو حاتم الرازي[42]، وهو ممن وصفه ابن حبان بأنه ربما أخطأ، وأنه يجب أن يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع فيه ولم يرو عنه إلا ثقةٌ، وذكر أن وفاته بعد سنة (200هـ)[43].

10- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكِّي، مولى قريش، ضعَّفه الإمام أحمد وابنُ معين وأبو زرعة الرازي[44]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[45] ونبَّه إلى أنه ربَّما أخطأ، وأنه يعتبر حديثه الذي بيَّن فيه السماع ولم يروه عنه إلا ثقة، (ت. 155هـ).

ومما أُخذ عليه: أنَّ ابنَ جُريج سمعَ منه حديثًا عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما في الإيْلاء، ثم دخل ابنُ جريجٍ على عطاءٍ فسألَه عنه فأنكرَه، فلمَّا خرج ابنُ جريج إلى يعقوب قال يعقوب: «قد سمعتُه منه، أو قد حدثني به»[46] وهذا مما بيَّن فيه عطاء السماع ومع هذا أُنكر عليه.

والخلاصة: يمكن استعراض المعلومات عن هؤلاء في الجدول الآتي:

	قلّة الرواية وكثرتها		رواية ابن حبان له			لم يترجم له إلا ابن حبان من المتقدمين	توثيق وتضعيف الراوي			ذكره في كتاب	
	قليل الرواية	كثير الرواية	مصرحًا	عنعنةً	لم يرو له		موثّق	ضعيف	موصوف بضعفٍ	الثقات	المجروحين
عثمان بن عمران الحنفي	•				•				•	•	
عبد الجليل بن عطية القيسي		• نسبيًّا		1					•	•	

[39] العقيلي. *الضعفاء الكبير*، 172/4؛ ابن عَدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*، 117/8.
[40] ابن حبان. *الثقات*، 68/9.
[41] علي بن عمر بن أحمد الدارقطني. *السنن*، تح. شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م)، 415/5.
[42] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 127/8.
[43] ابن حبان، *الثقات*، (61/9)، ولكنَّ قولَ البخاريّ: «قال لي محمد: حدثنا سعيد بن حسان عن أم صالح مرسل...» يصحِّحُ أنه توفي بعد سنة 220ه كما قال ابن حجر، وإلا ما لقيه البخاري ولا سمع منه. البخاري، *التاريخ الكبير*، 261/1؛ ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص513.
[44] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 211/9.
[45] ابن حبان. *الثقات*، 639/7-640.
[46] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 211/9.

عبدالعزيز بن عبدالله بن وهب القرشي	•				•			•		•
عبدالله بن مروان الحرَّاني أبو شيخٍ	•				•		•			•
عبدالله بن معاوية بن عاصم الزبيري	•				•				•	•
عبيدة بن الأسود الهمداني		• نسبيًّا	1	2			•			•
مالك بن سعيد النَّهشلي	• حديث واحد				•			•		•
محمد بن الحسين البخاري	• حديث واحد				•	•	لم يُذكر بجرح			•
محمد بن يزيد بن خنيس المكي		• نسبيًّا							•	•
يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي		• أكثرهم روايةً		2				•		•

ومن الأمور التي نصل إليها من خلال عرض هذه المعلومات:

1- أنَّ اشتراط ابن حبان تبيينَ السماع من الراوي الذي لم يصرّح بوصفه بالتدليس كان لرواةٍ غالبُهم ممَّن وُصف بالضعف، أو بشيءٍ مِن ضعفٍ كالإغراب والخطأ، فقد ذكر (7) سبعة رواة بهذا، بينما سكت عن واحدٍ ولم يذكر فيه شيئًا، ونصَّ على توثيق راويَين.

2- أنَّ كلَّ الرواة الذين ذكرناهم ممن اشترط ابنُ حبان تبيين السماع في روايتهم قد ذكرَهم ابنُ حبان في كتاب «الثقات»، وذكر واحدًا منهم في «المجروحين» ورجَّح دخولَه في الضعفاء بالإضافة لذكره له في «الثقات».

3- غالبُ هؤلاء الرواة لم يروِ لهم ابن حبان في «صحيحه»، وعددُهم (6) ستة رواة، بينما الباقون روى لهم أحاديثَ يسيرةً، وهو على هذا لم يعتمد على رواية هؤلاء في العموم، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الآتي.

4- غالب هؤلاء الرواة هم ممن لم يروِ إلا أحاديث يسيرةً في كتب السنَّة، وبعضُهم لم أجد له إلا حديثًا واحدًا.

مناقشة:

وصفُ غالب المذكورين بالضعف وتقييدُ ابن حبان لاعتبار رواياتهم بما بيَّنوا فيه السماع وجَّهَه صاحبُ كتاب «معجم المدلسين»[47] بأنَّ ابنَ حبان حمل ما وُصِفوا به مِن ضعفٍ على وقوعهم في التدليس، وذكر ذلك في ترجمة يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، وذكر معه في هذا الموضع كلًّا من عبد الله بن معاوية بن عاصم، ومالك بن سليمان الهروي، وذكر غيرَهم ممن صرَّح ابن حبان بوصفهم بالتدليس.

وقد يكون توجيهُه هذا صواباً، إلا أن عدم تصريح ابن حبان بتدليس هؤلاء الرواة الثلاثة -يعقوب وعبد الله ومالك- يجعلنا نتريَّث في حمل هؤلاء على هذا الوجه، ونستعرض فيما يأتي أثرَ هذه الإشارة على وصف الرواة بالتدليس.

3. المبحث الثالث: أثرُ اشتراطِ ابن حبان تبيينَ السماع في الحكم على الرواة بالتدليس

3. 1. المطلب الأول: أثرُ اشتراطِ ابنِ حبان لتبيين السماع في الرواة عنده في صحيحه

يبدو أنَّ ابنَ حبان لم يعتمد على هؤلاء الرواة الذي ذكرهم بهذا الوصف في «صحيحه»، وذلك أن غالبَ هؤلاء الرواة موصوفون بالضعف، وكثيرٌ منهم تكاد تكون رواياتهم نادرةً، ونستعرض الرواة الذين روى لهم ابن حبان في «صحيحه» مِن هؤلاء العشرة، وهم:

أولًا: عبد الجليل بن عطيَّة القيسي

روى له ابن حبان حديثًا واحدًا من طريق أبي عامر العَقَدي، عن عبد الجليل، عن جعفر بن ميمون[48]، ولم يصرّح فيه بالسماع، وهذا الحديث رواه غيرُ ابن حبان مصرَّحًا فيه بالسماع، فهو عند الإمام أحمد في «مسنده» والنسائي في «السنن الكبرى»[49]، ولعلَّ ابنَ حبان قد اعتمد على ثبوت التصريح بالسماع في رواياتٍ أخرى، فمشى على قاعدته في أنه لا يتقيَّد بالصيغة المصرَّحة إن ثبت السماعُ عندَه في روايةٍ أخرى.

وليس لعبد الجليل غير هذا الحديث في «صحيح ابن حبان».

ثانيًا: عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني

روى له ابن حبان ثلاثةَ أحاديث، اثنان منها لم يصرّح فيها بالسماع[50]، وكلا الحديثين لم أجدهما مصرَّحًا فيهما بالسماع، والثالث صرَّح فيه عبيدة بالسماع من شيخه القاسم بن الوليد[51]، ويبدو أن ابنَ حبان اعتمد على توثيقه لعبيدة، ورغم أنَّه قيَّد توثيقَه باعتبار سماعه فإنه لم يتقيد بذلك إلا في روايةٍ واحدةٍ، وأغفل ذلك في روايتين، وقد قيد توثيقَه أيضًا بكون مَن فوقَه ومن دونَه ثقاتٌ[52]، ويبدو أن ابنَ حبَّان اعتمد على طريقٍ واحدةٍ لعبيدة، فالأحاديث الثلاثة مرويةٌ من طريق تلميذه يحيى بن عبد الرحمن الأَرحبي عنه عن شيخه القاسم بن الوليد، وكلاهما -التلميذُ والشيخُ- موصوفان بالصدق مع شيءٍ مِن إغرابٍ أو خطأ، كما قال ابن حجر[53].

---

[47] محمد بن طلعت، *معجم المدلسين*، (الرياض: دار أضواء السلف، ط1، 1426هـ، 2005م)، ص505.

[48] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 250/3.

[49] أحمد بن محمد بن حنبل. *المسند*، تح. شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، 74/34؛ أحمد بن شعيب بن علي النسائي، *السنن الكبرى*، تح: حسن عبد المنعم شلبي، وإشراف: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، 212/9.

[50] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 53/5 و205/5-206.

[51] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 340/13.

[52] ابن حبان. *الثقات*، 437/8.

[53] ابن حجر. *تقريب التهذيب*، ص593 و452.

واعتمادُ ابن حبان على هذه الطريق معارَضٌ بقول أبي حاتم في يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي: «شيخٌ لا أرى في حديثه انكارًا، يروي عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب»[54]، فهذا فيه تضعيفٌ لهذا الطريق، والله تعالى أعلم.

ثالثًا: محمد بن يزيد بن خُنيس المكي

روى له ابنُ حبان حديثًا واحدًا مصرَّحًا فيه بسماع محمد مِن شيخه الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد[55]، وواضح أنه اعتمد على روايته في هذا الحديث لتصريحه بالسماع، ولكون الراوي عنه ثقة، لكنه لم يروِ له غير هذا الحديث.

رابعًا: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي:

روى له ابنُ حبان حديثين فقط[56]، وكلاهما مِن رواية يعقوب عن أبيه عطاء، وقد قيَّد ابنُ حبان اعتبارَ حديثه ببيان السماع، وبأن يكون مَن يروي عن يعقوبَ ثقةً، والراوي عنه في كلا الحديثين أبو إسماعيل المؤدِّب، ولم يقع تصريحه بالسماع في كلا الحديثين، وقد قال ابن عَدي في عطاء: «وعنده غرائب وخاصَّةً إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب وزمعة وقرَّة»[57]، فابنُ حبان على هذا لم يلتزم بكلا القَيدين، لا ببيان السماع، ولا بتوثيق مَن يروي عنه، وحتى روايته عن أبيه فيها مِن النكارة ما مرَّ الكلام عنه عندما روى لابن جُريجٍ حديثًا ثم أنكره أبوه، وهو مِن أهم أسباب وصف حديثه بالنكارة، والله أعلم.

3. 2. المطلب الثاني: أثر اشتراط ابن حبان لتبيين السماع في حكم العلماء على الراوي بالتدليس

إن المتتبّعَ لأقوال العلماء الذين جمعوا أسماءَ المدلسين يرى أنهم أثناء جمعِهم ذكروا كل مَن وُصف بالتدليس، حتى لو كان وَصفُه به مبنيًّا على الظنّ أو على أنواعٍ مِن التدليس لا تؤثر على الصيغة التي يذكرها الراوي، فمَن وُصِف بتدليس الشيوخ واقتصرَ تدليسُه عليه فإنه لا يدلس في الصيغة وإنما يغيّر اسمَ الراوي أو نسبتَه لكي لا يُعرَف، وقد يصرّح بالتحديث، فمثلُ هذا لا يمكن أن نقول فيه: إنه ينبغي أن نتفقد سماعَه، أو أن نقول: إنَّ حديثَه يصبح حجَّة إذا بيَّن السماع، بل النظرُ يكون في معرفة الراوي الذي دلَّس اسمه، ومن وصف بتدليس التسوية لا ينظر في تصريحه هو عن شيوخه، بل في طريقة روايته للإسناد بين باقي الرواة، ومن دلس تدليسَ الإجازة أو الوِجادة له نظر خاص في كيفية تحمله للحديث...

ويمكن القول أيضًا: إنَّ بعض العلماء الذين ترجموا للرواة عملوا على إيراد كلِّ ما قيل في الراوي مِن تعديلٍ وتجريحٍ، لهذا قد ينقلون أقوالًا ويردونَها، وقد ينقلون أقوالًا ويفسرونَها.

وهنا إذا نظرنا إلى الرواة الذين نحن بصدد الحديث عنهم –وهم الذين اشترط ابنُ حبان تبيينَهم للسماع- نجد أن بعضَ العلماء بنَوا على إشارة ابن حبان وَصْفَ الراوي بالتدليس، ولعل ذلك بسبب أن ابنَ حبَّان نفسَه كان يَقرنُ هذه الإشارةَ بالوصف بالتدليس في بعض الرواة، في حين أنه كان يجرّدُها مِن هذا الوصف في هؤلاء، فلعلَّهم مشوا في مثل هذا على قاعدة: «حمل المطلق على المقيَّد»، وسأذكر هنا أهمَ العلماء الذين بنَوا على إشارة ابن حبان وصفَ الراوي بالتدليس، وهم:

3. 2. 1. أولاً: البرهانُ الحلبيُّ سبطُ ابنِ العجميّ (ت.841هـ - 1437م):

وذلك في كتابه «التبيين لأسماء المدلسين»، وقد ذكر البرهان الحلبي كلَّ الرواةِ الثمانية الذين ذكرناهم أولًا والذين قرن ابنُ حبان بين تصريحه بوصفهم بالتدليس والقولَ باعتبار حديثهم إذا بيَّنوا السماع، لكنه لم يذكر جميعَ الرواة الذين اشترط ابنُ حبان تبيينَهم للسماع دون أن يصفَهم بالتدليس، وإنما ذكر بعضَهم، وهم خمسة رواةٍ فقط، أي نصف العدد.

---

[54] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 167/9.
[55] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 473/6-474.
[56] ابن حبان. *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، 307/7، و12/9.
[57] ابن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*، 465/8.

وقد نبَّه البرهان الحلبي عند ذكره لهؤلاء الرواة، على أن معنى عبارة ابن حبان: (يعتبر حديثه عند بيان السماع في خبره) ومقتضاها: أنَّ الراوي يدلس، وبناء عليه ذكرَهم في كتابه المخصَّص للمدلسين، ولم يتخلَّف عن التنبيه إلى أن هذا هو معنى هذه الإشارة إلا في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري[58]، لكنه ذكر عبارةَ ابنِ حبان، وإدراجُه لعبد الله بن معاوية في المدلسين يعني أنه عدَّه فيهم بناءً على عبارة ابن حبان.

وعدم ذكره لجميع الرواة في المدلسين قد يكون سببُه أنَّه لم يطَّلع على هذه العبارة في بقية الرواة عند ابن حبان، لكنَّ ذكرَه لجميع الرواة الثمانية الموصوفين بالتدليس عند ابن حبان يعني أنه استقرى كتابَه كلَّه، ويجعل احتمالَ عدم وقوفه على العبارة ضعيفًا، ولعله لم يجد أن بقيةَ الرواة ممن يجدر أن يتَّهم بالتدليس إما لندرة روايته أو لسببٍ آخرَ.

3. 2. 2. ثانياً: الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلاني (ت.852هـ - 1448م):

اعتمد ابنُ حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس» المعروف بطبقات المدلسين على طريقة الجمع لكل مَن وُصف بالتدليس خاصةً في الكتب الثلاثة التي ذكرها في بداية كتابه[59]، وهي: كتاب «المراسيل» للعلائي (ت.761هـ - 1360م)، وكتاب البرهان الحلبي «التبيين»، وكتاب «المدلسين» لأبي زُرعة العراقي (826هـ - 1423م)، وزاد عليهم مَن رأى أنه وُصِف بالتدليس إمَّا مِن إمامٍ سابقٍ وفاتَ الأئمةَ الثلاثةَ، وإما باعتماده على وقوع صورة التدليس مِن الراوي.

وقد ذكر ابنُ حجر الرواةَ الخمسةَ الذين ذكرهم البرهاني الحلبي، ثم اقتفى نهجَه في ذكر مَن اشترط ابنُ حبان بيانَ سماعهم، فذكر بقيَّة الرواة الذين لم يذكرهم البرهان الحلبي، وكان يقول في بعضهم: «أشار ابن حبان إلى تدليسه»[60] أو ما شابهها، أو ينقل عبارة ابن حبان، وقد ذكر في ترجمة يعقوب بن عطاء[61] أن ابن حبان ذكر في ترجمته ما يقتضي أنه مدلس.

وعلى هذا فقد اعتمد ابن حجر اعتمادًا كاملًا على اشتراط ابن حبان تبيينَ السماع واعتبره إشارة منه إلى تدليس الراوي، وجعل من هذه الإشارة مستندًا لذكر الراوي في هذا الكتاب وبالتالي الحكم على الراوي بالتدليس، لكنه لم يلتزم هذا في بقية مصنفاته، فهو لم يصف مِن الرواة العشرة بالتدليس في كتابه «تقريب التهذيب» إلا عبيدةَ بنَ الأسود، وقال فيه: «صدوق ربَّما دلَّس»[62] على الشكِّ في نسبة التدليس إليه، أو التقليل منها كما يفيده قوله: (ربَّما).

ونبَّه في كتابه «تعجيل المنفعة» إلى أن قولَ ابن حبان في عبد الله بن معاوية الزبيري هو إشارةٌ منه أن عبد الله ربَّما دلس عن الضعفاء، وأن النكارةَ في حديثه مِن قبل مَن يدلس عنهم[63].

وهذا الجدول يبيّن تعاملَ هذين العالِمَين مع هؤلاء الرواة العشرة:

	البرهان الحلبي في «التبيين لأسماء المدلسين»	ابن حجر	
		«طبقات المدلسين»	«تقريب التهذيب»
عثمان (عمير) بن عمران	لم يذكره	ذكره في الطبقة الثالثة	لم يذكره

[58] برهان الدين الحلبي. *التبيين لأسماء المدلسين*، ص37.
[59] أحمد بن علي بن محمد ابن حجر، *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*، تح. د. عاصم بن عبدالله القريوتي، (عمان: مكتبة المنار، ط1، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣هـ)، ص15.
[60] ابن حجر. *تعريف أهل التقديس*، ص42.
[61] ابن حجر. *تعريف أهل التقديس*، ص51.
[62] ابن حجر. *تقريب التهذيب*، ص379.
[63] أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني. *تعجيل المنفعة بزوائد رجل الأئمة الأربعة*. تح. د. إكرام الله إمداد الحق، (بيروت: دار البشائر، ط1، ١٩٩٦م). 767/1.

الحنفي			
عبد الجليل بن عطية	ومعنى هذا أنه يدلس	ذكره في الطبقة الثالثة	لم يصفه بالتدليس
عبد العزيز بن عبد الله القرشي	لم يذكره	ذكره في الطبقة الثالثة والخامسة	لم يذكره
عبد الله بن مروان الحراني	ومقتضى ذلك أنه يدلس	ذكره في الطبقة الثالثة	لم يذكره
عبد الله بن معاوية الزبيري	ذكر قول ابن حبان	ذكره في الطبقة الخامسة	لم يذكره
عبيدة بن الأسود	لم يذكره	ذكره في الطبقة الثالثة	صدوق ربما دلس
مالك بن سليمان النهشلي	لم يذكره	ذكره في الطبقة الخامسة	لم يذكره
محمد بن الحسين البخاري	فمقتضى هذا أنه يدلس	ذكره في الطبقة الثالثة	لم يذكره
محمد بن يزيد بن خنيس	لم يذكره	ذكره في الطبقة الأولى	لم يصفه بالتدليس
يعقوب بن عطاء المكي	ما يقتضي أنه مدلس	ذكره في الطبقة الرابعة	لم يصفه بالتدليس

هذا بالنسبة لهذين العالِمَين، ولم أجد مَن اعتمد على اشتراط ابن حبان تبيينَ السماع لوصف الراوي بالتدليس بشكلٍ صريحٍ كهذين العالِمَين، ومَن جاء بعدَهما أخذ عنهما، وقد اعتمد المتأخرون على كتاب ابن حجر ووصفوا هؤلاء الرواة العشرة بالتدليس كما هو واضح لكلِّ مَن يطالع كتبَ المعاصرين.

والظاهر أنَّ ابنَ حجر ومِن قبلِه البرهان الحلبي اتجهوا إلى القول بأن ابنَ حبان حمل الضعفَ الذي في هؤلاء الرواة على أنهم ربما دلسوا فوقع في رواياتهم مِن الخطأ والنكارة ما يضعَّف حديثُهم لأجله، مع كونهم في الأصل ثقاتٌ، ولهذا يذكرهم في كتاب «الثقات»، ولذلك فإنهما –أي الحلبي وابن حجر- يعقِّبان على اشتراط ابنِ حبان تبيين السماع بقولهما: (ومقتضى ذلك أنه يدلس) أو ما شابهها، وإلا فإنه لم يقع التصريحُ مِن ابن حبان بوصفِهم بالتدليس.

ومع أنه يمكن حملُ اشتراطِ ابنِ حبان لتبيين الراوي لسماعه في مروياته: على أنها وصفٌ للراوي بالتدليس لما يقتضيه معنى كلامِه، ولما هو متفق عليه بين جمهور أهل العلم: أن رواية المدلس لا تقبل حتى يبيّنَ فيها السماع، وكذلك مع القرينة التي تدل على أنه كان يستخدمُ هذه العبارةَ: (يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع) للتنبيه على تدليس الراوي، وهذا ما يمكن ملاحظته مِن خلال النظر في قوله مثلًا: «يعتبر حديثُه إذا روى عن الثقات وبيَّن السماع في خبره لأنه كان مدلسًا»[64] لأنه يعتبر تعليلاً لاشتراط السماع في حديثه، فابن حبان رتَّب اعتبار حديثِ الراوي إذا بيَّن السماع على كونه مدلسًا، وكذا فعل في باقي الرواة فيقول: «فإنه كان مدلسًا»[65]، أو: «فإنه كان يسمع مِن قوم ضعفاء عن مالك ثم يدلس عنهم»[66]... وأمثال هذه العبارات.

وبالرغم مِن وجود هذه القرائن إلا أننا أيضًا لا يمكننا أن نجعل التصريحَ بوصف الراوي بالتدليس كالإشارة إليه، خاصةً أنَّ ابن حبان لم يُسبَق إلى وصف هؤلاء الرواة العشرة بالتدليس، ولهذا أقول: إنه لا يمكن أن نجزم بوصف هؤلاء الرواة بالتدليس الذي تنبني عليه بقية الأحكام العامة المرتبطة بوصف الراوي بالتدليس، مِن قَبول حديثهم إذا صرحوا مطلقًا، أو ردِّ رواياتهم إذا لم يصرحوا مطلقًا، فبعض هؤلاء الرواة وُصفَت أحاديثُهم بالنكارة والضعف، مع كونهم صرحوا فيها بالسماع، كما في الروايات التي رواها ابن عَدي في ترجمة عبد العزيز بن عبد الله بن وَهْب القرشي، فقد روى له

[64] ابن حبان. *الثقات*، 49/9.
[65] ابن حبان. *الثقات*، 437/8.
[66] ابن حبان. *الثقات*، 67/9.

أربعةَ أحاديث ثلاثةٌ منها صرَّح فيها بالسماع، ومع هذا قال: «وعبد العزيز بن عبد الله هذا عامَّة ما يرويه لا يُتابعُه عليه الثقات»[67].

وكما في الرواية التي مرَّت عن ابن جريجٍ أنه سمع مِن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما حديثًا في الإيلاء، وقد أنكر عطاء هذا الحديث، وقال فيه يعقوب بعد أن خرج إليه ابن جريج مُنكِرًا: «قد سمعتُه منه، أو: قد حدَّثني به»[68]، فيعقوب قد صرَّح بسماعه مِن أبيه ومع هذا فحديثُه هذا مردودٌ، وقد ضعفه أهل العلم.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى عدد من النتائج:

1- مكانة ابن حبان العلمية وخاصة في معرفة الرواة وعلم الجرح والتعديل التي جعلته مرجعًا للعلماء في الحكم على الرواة ومعرفة أحوالهم.

2- دقة عبارة ابن حبان الذي لم يرتض لنفسه أن يصرح بتدليس رواةٍ لم يسبق إلى وصفهم بالتدليس، مع تنبيهه إلى تفقُّد سماع هؤلاء الرواة لما وقع في رواياتهم من نكارة أو ضعف.

3- أثر التدليس في التوقُّف في حديث الرواة الموصوفين به وعدم قَبول مروياتهم التي لم يثبت سماعهم لها.

4- وجوب التفريق بين تصريح ابن حبان بتدليس الراوي وبين إشارته إلى التدليس، لأن جميع الرواة العشرة إنما توقَّف العلماء في قبول حديثهم أو ضُعِّفوا لأمرٍ خارجٍ عن التدليس وعن التصريح بالسماع.

5- أن الرواة الذين نبَّه ابن حبان إلى اعتبار حديثهم إذا بيَّنوا السماع هم رواةٌ تُكلِّم في حديثهم عمومًا بضعف أو نكارة أو غير ذلك، فكان ذلك دافعًا لابن حبان للتنبيه إلى الاحتياط في رواياتهم.

6- بالرغم من المكانة الكبيرة التي احتلها كتاب الحافظ ابن حجر «تعريف أهل التقديس» المعروف بـ«طبقات المدلسين» إلا أنه لا يمكن أن نعتمد مطلقًا على مجرد ذكر الراوي في هذا الكتاب لوصفه بالتدليس، بل لا بدَّ مِن التحري والبحث في السبب الذي لأجله ذكره ابن حجر فيه، والطبقة الذي ذُكر فيها الراوي، خاصةً إذا علمنا أن المقصود من الكتاب الجمع لكلِّ مَن قيل فيه: إنه مدلس.

7- الصبغة الاجتهادية لمسألة وصف الرواة بالتدليس التي منطلقها: نظرة العالم واجتهاده، ونظرته إلى الراوي من خلال اطلاعه على سيرته وما وصله من المعلومات.

فهرس المصادر والمراجع:

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. *الجرح والتعديل*. حيدر آباد: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. *تفسير القرآن العظيم*، تح. أسعد محمد الطيب، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط3، ١٤١٩هـ.

[67] ابن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*، 512/6.
[68] ابن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*، 211/9.

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرورزي. *علوم الحديث*. تح. نور الدين عتر، سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- ابن القطَّان، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي. *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*. تح. د. الحسين آيت سعيد، الرياض: دار طيبة، ط1، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- ابن بلبان علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*. تح. شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *الثقات*. طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط1، ١٣٩٣هـ، 1973م.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *المجروحين من المحدثين*. تح. حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. *مشاهير علماء الأمصار*. تح. مرزوق على ابراهيم، المنصورة: دار الوفاء، ط1، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. *النكت على كتاب ابن الصلاح*. تح. ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. *تقريب التهذيب*. تح. محمد عوامة، سوريا: دار الرشيد، ط1، ١٤٠٦هـ، 1986م.

- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. *تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة*. تح. د. إكرام الله إمداد الحق، بيروت: دار البشائر، ط1، ١٩٩٦م.

- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد. *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المعروف بطبقات المدلسين*. تح. د. عاصم بن عبدالله القريوتي، عمان: مكتبة المنار، ط1، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣هـ.

- ابن عَدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تح. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. *تاريخ دمشق*. تح. عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تح. شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري. *التاريخ الكبير*. حيدر آباد: طبعة دائرة المعارف العثمانية.

- برهان الدين الحلبي، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي. *التبيين لأسماء المدلسين*. تح. يحيى شفيق حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- البقاعي، إبراهيم بن عمر البقاعي. *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. تح. ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تح. أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. *سنن الدارقطني*. تح. شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، *تذكرة الحفاظ*. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. *المعجم الكبير*. تح. حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2.
- طلعت، محمد بن طلعت. *معجم المدلسين*. الرياض: دار أضواء السلف، ط1، 1426هـ، 2005م.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. *شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي*. تح. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى. *الضعفاء الكبير*. تح. عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي. *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*. تح. حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: عالم الكتب، ط2، ١٤٠٧هـ، 1986م.
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. *السنن الكبرى*. تح: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

KAYNAKÇA:

- Ahmed B. Hanbel, Ebû Abdillâh Ahmed B. Muhammed B. Hanbel Eş-Şeybânî. *Müsned.* Thk: Şuayb El-Arnavut Ve Dğr, Beyrut: Müessesetü'r- Risale,1.Bas, 2001.
- Alâî ,Ebû Saîd Salâhuddîn Halîl B. Keykeldî. *Camiu't-Tahsîl fî Ahkâmi'l-Merâsil.* Thk: Hamdî Abdulmecîd es-Selefî, Beyrut: Âlemü'l-Kutub, 2.bas,1986.
- Buhârî, Ebû Abdillâh Muhammed B. Ismaîl. *Târihu'l-Kebîr*. Haydarâbad: Dâiretü'l-Maârifi'l-Osmâniyye.
- Dârekutnî, Ali B. Ömer. *Es-Sünen-I Dârekutnî.* Thk: Şuayp Arnaut, Beyrut: Müessesetü'r- Risâle,1. Bas, 2004.
- El-Bikāî, Ibrâhîm B. Ömer B. Hasen. *En-Nüketü'l-Vefiyye Bimâ Fî Şerhi'l-Elfiyye*. Thk: Mâhir Yâsîn El-Fahl, B.Y: Mektebetü'r-Rüşd, 1. Bas, 2007.
- El-Cevherî. Ebû Nasr Ismâîl B. Hammâd. *Es-Sıhâh.* Thk: Ahmed Abdulgaffâr 'Attâr, Beyrut:, Dâru'l-'Ilim,4.Bas, 1987.

- El-Irâkī, Zeynüddîn Abdürrahîm B. el-Hüseyn B. Abdirrahmân. *et-Tebsıra ve't-tezkira.* Thk: Abdullatif el-Hemîm. Beyrut: Daru'l-kütübi'l-ilmiyye,1. Bas, 1423/2002.
- El-Ukaylî, Ebû Ca'fer Muhammed B. Amr B. Mûsâ. *Kitâbü'dDuafâi'l-Kebîr*, thk: Abdulmut'î Emîn Kal'acî, Beyrut: Dâru'l-Kutubi'lİlmiyye,1.bas, 1984.
- En-Nesâî, Ebû Abdirrahmân Ahmed B. Şuayb B. Alî, *Kitâbu's-Süneni'l-Kübrâ,* thk: Şuayb el-Arnaût, vd, Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1. Bas, 2001.
- Et-Taberânî, Ebu'l-Kasım Süleyman B. Ahmed, *El-Mu'cemu'l- Kebîr,* Thk: Hamdi Abdülmecid Es-Silefî, Kahire: Mektebetü Ibn Teymiye, 2.Bas.
- Ez-Zehebî, Muhammed B. Ahmed B. Osmân B. Kaymaz. *Tezkiretü'l-Huffâz.* Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-Ilmiyye,1.Bas, 1998.
- Ibn Adî, Ebû Ahmed Abdullāh B. Adî B. Abdillâh El-Cürcânî. *El-Kâmil Fî Ḍuʿafâʾi'r-Ricâl.* Thk: Âdil Ahmed Abdülmevcûd V.Dğr, Beyrût: El-Kütübü'l-Ilmiyye, 1.Bas,1418h, 1997m.
- Ibn Asâkir, Alî B. el-Hasen ed-Dımaşkī. *Târîhu medîneti dimaşk.* Thk: Amir B. Garame el-. Amri, Beyrut: Dâru'l-Fikr, 1995.
- İbn Balabân, Emîr Alâüddîn Alî B. Balabân B. Abdillâh el-Mısrî. *el-İḥsân fî taḳrîbi Ṣaḥîḥi İbn Ḥibbân.* Nşr. Şuayb el-Arnaût, Beyrut: Müessesetu'r-Risâle, 1.bas, 1408h, 1988m.
- Ibn Ebi Hâtim, Abdurrahmân B. Muhammed B. Idrîs Er-Râzî. *El-Cerḥ Ve't-Taʿdîl.* Beyrut: Daru Ihya Et-Turas, 1. Bas, 1271h,1952m.
- Ibn Ebi Hâtim, *Tefsîrü'l-Ḳurʾâni'l-ʿaẓîm*, Nşr. Es'Ad Muhammed Et-Tayyib, Mekke: Mektebetu Nizar Mustafa el-Baz, 3. Bas, 1419h.
- Ibn Hacer El-Askalânî, Ahmed B. Alî B. Muhammed El-Askalânî. *En-Nüket ʿalâ Kitâbi'bni'ş-Ṣalâḥ.* Thk: Rab'i B. Hâdî Umeyr, Medine: El-Câmi'atü'l-Islamiyye, 1984m.
- Ibn Hacer El-Askalânî, *Takrîbu't-Tehzîb.* Thk: M. Avvame, Suriye: Dar Er-Raşid,1. Bas,1406h, 1986m.
- Ibn Hacer El-Askalânî, *Taʿrîfü Ehli (Üli)'T-Taḳdîs Bi-Merâtibi'l-Mevṣûfîne Bi't-Tedlîs (Ṭabaḳātü'l-Müdellisîn).* Thk: Asım B. Abdullah, Amman: Mektebetü'l-Menâr, 1.Bas, 1403h, 1983m.
- Ibn Hibbân, Ebû Hâtim Muhammed B. Hibbân B. Ahmed El-Büstî. *Eş-Şİḳāt*. Haydarâbâd'da: Dâiretü'l-Maârifi'l-Osmâniyye, 1. Bas,1993h,1973m.

- İbn Hibbân, *El-Mecrûḥîn Mine'l-Muḥaddiṯîn.* Thk: Hamdî B. Abdülmecîd B. Ismâil Es-Selefî, Riyad: Dâru's-Sumayî, 1.Bas, 1420h, 2000m.
- İbn Hibbân, *Meşâhîru ʿulemâʾi'l-Emṣâr.* Thk: Merzûk Ali Ibrâhim, El-Mansûra: Dâru"L-Vefâ, 1.Bas,1411h,1991m.
- Ibnü'l-Kattân, Alî B. Muhammed B. Abdilmelik El-Fâsî. *Beyânü'l-Vehm Ve'l-Îhâm Fi Kitâbi'l-Aḥkâm.* Nşr. Hüseyin Âyt Saîd, Riyad: Dar Teybe, 1418h,1997m.
- Ibnü's-Salâh, Osmân B. Salâhiddîn Abdirrahmân B. Mûsâ Eş-Şehrezûrî Eş-Şehrezûrî, *Muḳaddimetü İbni'ṣ-Ṣalâḥ,* Nşr. Nûreddin Itr, Dımaşk: daru'l fikir, 1406h,1986m.
- Muhammed B. Talat. *Mucemü'l-müdellisin*. Riyad: dar adva es-selef, 1. Bas, 1426h.
- Sibt İbnü'l-acemî, İbrâhîm B. Muhammed B. Halîl el-Halebî. *et-Tebyîn li-esmâʾi'l-müdellisîn.* thk. Yahya Şefik Hasen. Beyrut: Dâru'l-kütübi'l-ilmiyye,1. Bas, 1986.